السودان الذي يعرف باسم «تكتل السودان» في الكونغرس بثمار جهوده طوال العقدين الماضيين لتحقيق الانفصال. أما المواقع الإنجيلية والكاثوليكية الأميركية، فقد احتفلت هي الأخرى بالانفصال الذي سعت إليه، وساعدت الجنوبيين على تحقيقه. ويفخر البعض بأنّ دور الكنيسة سيكون الأبرز في فترة الاستقلال الأولى لعدم وجود مجتمع مدني فاعل في البلاد

عن واشنطن والكنيسة

إعداد وترجمة
ديما شريف

المساعدات الإنسانية. وأضاف أنّ بعض المهجرين بسبب العنف لم يتلقوا العناية الطبية والطعام منذ كانون الثاني.
الأزمة في دارفور ليست مصدر القلق الوحيد بعد التقسيم. في أيار، سيطرت الحكومة السودانية على منطقة حدودية متنازع عليها، هي أبيي الغنية بالموارد الطبيعية. تقول الأمم المتحدة إنّ اكثر من 100000 شخص هجروا بسبب العنف. وُقّع اتفاق للسلام، ما سمح لـ4200 جندي إثيوبي من قوات حفظ السلام بالانتشار في أبيي تحت راية الأمم المتحدة. لكن لم يُنفَّذ الاتفاق بعد، ولا يزال مستقبل أبيي غامضاً. في الخامس من حزيران، بدأت حكومة السودان بقصف جنوب كردفان، وهي ولاية منتجة للنفط ستبقى جزءاً من السودان بعد انفصال الجنوب. المقاتلون المعادون للحكومة في المنطقة هم بأغلبهم نوبيون، وهي إثنية غير عربية ومتنوعة دينياً، شمالية لكنّها اصطفت إلى جانب الجنوبيين خلال الحرب. أعطى الرئيس البشير أوامره للجيش السوداني

«بالاستمرار في عملياته في جنوب كردفان حتى تُنظَّف الولاية من المتمردين». لكن وفقاً للأمم المتحدة، يبدو أنّ المدنيين هم من يخضع لوطأة العملية. تقول جيهان هنري، وهي باحثة في «هيومن رايتس واتش»، إنّ الوضع في جنوب كردفان سيئ للغاية، فقد «تهجر عشرات الآلاف من منازلهم، وقتل كثيرون وتعرضوا للتشويه، كذلك دُمّرت منازل وممتلكات». عاملو الإغاثة القليلون الذين بقوا في المنطقة، قالوا في مقابلة عبر الهاتف، إنّ الأزمة تعيد ذكريات حملة الحكومة السودانية على النوبة في التسعينيات، ما أدى إلى موت الآلاف.
العنف في دارفور، أبيي، واليوم في جنوب كردفان، يعقد استراتيجية إدارة أوباما التي تعرض رفع اسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب وتطبيع العلاقات، مقابل إكمال اتفاق السلام مع الشمال والجنوب وقبول انفصال جنوب السودان.
يقول مبعوث أميركا الخاص إلى السودان، برينستون ليمان، إنّ الفشل في إنهاء المشكلة في جنوب كردفان سيجعل من «المستحيل» على الولايات المتحدة تطبيع العلاقات. لكن عضو «تكتل السودان» النائب وولف يبقى غير راضٍ عن رد الإدارة. يقول: «كل ما يحصل في جبال النوبة هو ما أراد البيت الأبيض إيقافه في ليبيا».
مهما كان المطلوب لإنهاء العنف في السودان، لن تتمكن الولايات المتحدة من القيام بذلك وحدها، وخصوصاً أنّ الخرطوم تعمق علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع بكين. تقول جيهان هنري التي تؤيد مقاربة تنسيق متعددة الأطراف: «لا يملك بلد واحد القوة اللازمة لذلك». وتضيف: «المجتمع الدولي يحتاج إلى جبهة موحّدة للضغط على السودان لإنهاء القتل، والتدمير والتوقيفات والخروقات الأخرى، ليس فقط في جنوب كردفان بل أيضاً في دارفور».
الخبراء قلقون من أنّ العنف هو راع لعدم الاستقرار، ما يهدد بقاء الدولتين قيد الحياة، ويؤدي إلى تشكيك البعض بمستقبل الجهود الأميركية. لكن اليوم على الأقل، سيكون التركيز على استقبال جنوب السودان كالدولة الأجدد في العالم.

* عن مجلة «ذا أتلانتيك»

تحدّيات الدولة الجديدة

ماغي فليك*

انقسم السودان رسمياً بين دولتين، السبت في 9 تموز، مع إعلان الجنوب، الغني بالموارد الطبيعية، نفسه أجدد دولة في العالم. لكن حين تنتهي الاحتفالات، تحتاج الدولة الفتية إلى دراسة المشاكل العديدة التي تتحدى وجودها.
لن تكون الفترة التي تلي «طلاقه» من الشمال سهلة على حكومة الجنوب، وخصوصاً مع المشاكل التي تحصل على طول الحدود. ومع توقف المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي بين الشمال والجنوب الأسبوع الماضي في أديس أبابا، حصل الانفصال الرسمي من دون التوصل الى اتفاق بشأن مستقبل الثورة النفطية. يؤدي النفط دوراً هاماً في اقتصاد البلدين، وخصوصاً الجنوب، ما يعني أنّ الأسابيع والشهور المقبلة ستتميز بالشك وبسياسة حافة الهاوية، وهي

> تصرف الحكومة الأميركية حوالى 40 مليون دولار سنوياً لتحديث جيش جنوب السودان

ميّزات للسياسة السودانية أدت تاريخياً إلى نتائج مبهمة في ما يتعلق بالسلام والاستقرار.
وإذا وضعنا العلاقات الخارجية جانباً، يمثّل الأمن الداخلي خطراً كبيراً على الدولة الجديدة. لدى العديد من مواطني جنوب السودان مشاكل جديّة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي حكمت البلاد خلال سنوات السلام الهش الست، وذلك بسبب سياساتها الاستبعادية والقمعية.
ففي مناطق الجنوب البعيدة المنتجة للنفط، على سبيل المثال، طُرد مسؤولون محليون لأنّهم تحدثوا علناً عن القتال الأخير بين الجيش الوطني والميليشيات المحلية، الذي أدى إلى تهجير العديد من منازلهم. في جوبا، يتعرض سائقو التاكسيات والبائعون المتجولون لتوقيف اعتباطي على أيدي قوات أمن غير منظّمة، وأحياناً عدائية، تقوم دورياً بالتحرش والترهيب وبطلب الرشوة من المواطنين.
في أحيان كثيرة، يلوم سياسيو الجنوب وقادته العسكريون حكومة الشمال على التقصير والانتهاكات. قد يكون اعترافهم ببعض أخطائهم بداية جيدة للحركة، كي تطمئن المواطنين بشأن التزام الحكومة بالحفاظ على الحقوق الأساسية والحريات التي افتقدها الجنوبيون تحت حكم الشمال.
في الوقت نفسه، يحاجج عديدون من أنّ السبب الوحيد لاستمرار السلام في السنوات الست الأخيرة، يعود إلى السياسات الحذرة والذكية للرئيس الجنوبي سلفا كير. لقد اعتمد قائد المتمردين السابق الهادئ مقاربة «انضموا إلينا، فرادى أو مجتمعين» مع قادة الميليشيات الذين تحدوا الحكومة والحزب الحاكم، وخصوصاً في العام الماضي بعد انتخابات نيسان 2010 التي أدّت الى إعادة فتح جروح الحرب بين الفصائل المختلفة. لكنّ المحلل للشؤون السودانية لدى مجموعة الأزمات الدولية زاك فيرتن يرى أنّ «الخيمة الكبيرة» التي نصبها الرئيس للجميع قد تكون مشكلة جديدة أمام الجيش الذي أصبح متخماً ويكلف الكثير من المال. فهناك حالياً أكثر من 140000 جندي في الجيش، يسحبون رواتبهم من الدولة الفقيرة، لكن قلّة منهم جاهزة للقتال.
في النهاية، سيكون هذا الجيش الوطني مقياس التقدم في جنوب السودان. جذور الجيش الجديد تعود إلى الميليشيا التي تعتبرها منظمات حقوق الإنسان ومواطنون عاديون مسؤولة عن انتهاكات خطيرة ضد شعبها. إذا أصلح الجيش فسيكون قادراً على تكوين أساس صلب لدولة تتشارك في حدودها مع دول تتنازعها الحروب، مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، إذا لم ننس السودان نفسه. لذلك تصرف الحكومة الأميركية حوالى 40 مليون دولار سنوياً، لتحديث الجيش. تستخدم تلك الأموال لتمويل بناء وتشغيل مستشفيات عسكرية، ودفع رواتب القوات الإثيوبية التي تدرب النخبة المستقبلية للجيش الجنوبي، وحتى من أجل تحسين قدرات اللغة الإنكليزية للجنود، الذين ترك معظمهم المدرسة وقضوا طفولتهم يحاربون.
لكن الولايات المتحدة لا تقوم بما يكفي لمراقبة أين تصرف أموالها. رغم جهود وزارة الخارجية في متابعة ما يفعله المتعاقدون الأميركيون الذين وظّفتهم لتدريب وتسليح الحركة الشعبية لتحرير السودان، لا يزال الجيش يتصرف بعنف في حملاته لطرد الميليشيات المناهضة للحكومة من الولايات الثلاث المنتجة للنفط. وفق الأمم المتحدة، قتل 2500 شخص، هذا العام، بسبب العنف.
بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الحكومة في جوبا لم تواجه حتى الآن حقيقة أنّها ستحتاج قريباً إلى إعطاء أولوية أكبر للحاجات غير العسكرية. أكثر من 40 في المئة من موازنة الجنوب مخصصة اليوم للجيش. بعد 9 تموز، يتوقع مواطنو جنوب السودان من حكومتهم، تأمين الخدمات الأساسية كالتعليم، والرعاية الصحية، المياه والكهرباء، والطرقات. كما يجب على الحكومة أن تواجه الوعود الكثيرة التي أطلقتها للاجئين الذين يصلون الى الدولة الجديدة بعدما طردوا من منازلهم في الشمال. يصل الآلاف كل يوم، مع تأمين القليل جداً من الطعام أو المنازل لهم.
يأمل الجنوب كسب عائدات النفط في السنوات المقبلة، لكن الفساد وسوء الإدارة قد يعرقلان خطط الحكومة الكبيرة لبناء المطارات، وأنابيب النفط وسكك الحديد، من بين مشاريع طموحة للبنى التحتية. لكن رغم ذلك، الأخبار من الدولة الجديدة ليست كلّها سيئة. شهدت ليز غراند، كبيرة مسؤولي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في جنوب السودان المجاعة الرهيبة هناك في التسعينيات، وأشرفت على المساعدة التي وفّرتها الأمم المتحدة كي تستطيع الحكومة الجديدة بناء مؤسساتها من الصفر، في السنوات الأخيرة. توافق غراند على أنّ الحكومة الجديدة عانت من «بداية صعبة» مع «إنجازات رائعة» خلال السنوات الخمس الماضية. لكن العديد من المسؤولين الأممين في عاصمة الجنوب خائفون من توقف المانحين، بعد الاستقلال، عن المساعدة، ما سيؤذي الحكومة الجنوبية.
الدخول الرسمي إلى المجتمع الدولي يعطي جنوب السودان فرصة أخرى للاستمرار بالبرهنة لأكثر المراقبين تشاؤماً بأنّهم مخطئون. لكن يعتمد النجاح بالأساس على كيفية ردّ الدول الأخرى. لا تستحق الدولة الجديدة ترحيباً حاراً من العالم فقط، بل وعداً بمساندة مستمرة، مشروطة بحذر.

* عن مجلة «فورين بوليسي»

لم تفعل ذلك بدافع مصلحة خاصة، لكن بسبب حس المسؤولية وحب الله والناس. لم تحاول الكنيسة أن تؤثر على التصويت في الاستفتاء، بشكل أو بآخر. لكن كان للكنيسة دور أساسي في تعبيد الطريق أمام حصول الاستفتاء...
على سبيل المثال، لقد منحت الكنيسة رؤية للشعب، وتحدثت عن سودان المستقبل قبل أن توجد دولة الجنوب. كما ساعدت الكنيسة الجنوبيين على الإيمان بأنّه يمكنهم أن يحصلوا على حق تقرير المصير بطريقة غير عنفية، وشجعت الناس على المشاركة في بناء دولتهم المستقبلية. كذلك، ساعدت الكنيسة الناخبين على فهم التبعات والنتائج المترتبة على قرارهم. ثم عملت على التأكد من حصول الاستفتاء في ظروف آمنة، وعلى نحو عادل وفي الوقت المحدد لذلك، من دون إشعال خلافات قديمة.
كذلك، مهّدت الكنيسة لأحداث الطوارئ العديدة. باستخدام شبكتها الواسعة، أنشأت مركزاً للتدريب على السلام وتخفيف الصراع. كما سعى الأساقفة السودانيون إلى الحصول على ضمانات لأمن وحقوق أكثر من 1,5 مليون شخص غير مسلم يعيشون في الشمال. كذلك تعاونت الكنيسة مع حكومة الجنوب ومنظمات مثل كاريتاس ومنظمة الإغاثة الكاثوليكية للعمل مع المهاجرين من الشمال إلى الجنوب، وهو أمر من المتوقع أن يزيد الضغوط على الدولة الحديثة.
من المتوقع أيضاً، أن تقوم الكنيسة بدور مهم جداً في الجنوب بعد 9 تموز. الناس يثقون بالكنيسة. وهي تعتبر أيضاً آخر بقايا المجتمع المدني في مناطق فقيرة جداً، تنتشر فيها الأمية، وتفتقر إلى البنى التحتية، وحيث الحكومات المحلية ضعيفة، وينتشر الفساد. في مناطق مماثلة، تستطيع الكنيسة التواصل والعمل، متخطية الحدود الإثنية والجغرافية، وذلك بطريقة أفضل مما تستطيع الحكومة القيام به في الوقت الحالي. حتى يبرز مجتمع مدني قوي وصحي في جنوب السودان، ستكون الكنيسة مدفوعة للقيام بدور قيادي في تلك الدولة الفتية.

* عن موقع «كاثوليك أون لاين» الإخباري الأميركي